الأمم المتحدة A/C.1/54/PV.24

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ٢٤
الجمعة، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غونزاليس ..... (شيلي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

بنود جدول الأعمال ٦٤ و ٦٥ و ٦٧ الى ٨٥ (تابع)

عرض مشاريع القرارات المنقحة

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة لممثل مصر ليعرض مشروع القرار المنقح A/C.1/54/L.7/Rev.1.

السيد زهران (مصر) (تكلم بالعربية): يسعدني أن آخذ الكلمة لكي أقوم بتقديم الصيغة المنقحة لمشروع القرار المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط"، المتضمن في الوثيقة A/C.1/54/L.7/Rev.1.

إن هذا القرار، كما سبق الإشارة إليه أثناء تقديمه بصيغته الأصلية، ظل يُعتمد منذ عام ١٩٧٤، وبتوافق الآراء منذ عام ١٩٨٠. أي أننا اليوم نشهد العام التاسع عشر على التوالي لهذا التوافق في الآراء.

لقد توصلنا خلال الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٩ لهيئة نزع السلاح، في فريق العمل المعني بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، تحت رئاسة السفير الزميل العزيز والقدير إيميليو إيزكويردو ممثل إكوادور، إلى مبادئ وخطوط إرشادية حول إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية.

وكان تقديرنا أن هذه الخطوط الارشادية التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء تعد إضافة أساسية وجوهرية يمكن أن تسهم في دعم مشروع القرار المعني والخاص بمنطقة الشرق الأوسط. ولكن، وعلى مايبدو، أن التوصل إلى الخطوط الارشادية كان بالنسبة للبعض ستارا آخر لمواصلة سياستهم النووية الغامضة والخفية. فقد دخلنا في مشاورات طويلة مع الوفد الإسرائيلي بهدف التنبيه إلى أهمية الفقرة الثانية عشرة من الديباجة، التي أضيفت إلى مشروع القرار لهذا العام. وهي الفقرة التي تعكس في الواقع روح ما وافق عليه الوفد الإسرائيلي نفسه في هيئة نزع السلاح.

شيء غريب أن يدخل وفد في مشاورات مع وفد آخر لإقناعه بما سبق أن وافق عليه هذا الوفد في محفل آخر وفي نفس العام، أي العام الحالي. وعلى أي حال، فإننا نأسف حقا إزاء هذه المواقف المتحجرة التي يتخذها البعض والتي لا تثير سوى تساؤلات ملحة حول حقيقة النوايا، بل ومصداقية المواقف، إزاء قضايا جوهرية

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-39832

0039832

وأساسية ولها تداعيات أكيدة على مجمل الأوضاع السائدة في الشرق الأوسط. وعلى أي حال مرة أخرى، وكما ذكر لي العديد من الزملاء حول هذه القاعة، فإن حذف هذه الإشارة إلى المبادئ الإرشادية من مشروع القرار يعد في واقع الأمر غير منطقي وغير مفهوم، ويثير الاستغراب. ونتعجب أيضا أن يجد هذا الوضع آذانا صاغية غير مبالية بحقيقة الأمور.

وفي كل الأحوال، وحرصا منا على توافق الآراء الذي يحظى به هذا القرار، وبعد مشاورات طويلة مع أطراف مختلفة وعديدة، قام الوفد المصري بتقديم النسخة المنقحة المتضمنة في الوثيقة A/C.1/54/L.7/Rev.1، والتي تم فيها حذف الفقرة الثانية عشرة من الديباجة، وبذلك يعود مشروع القرار إلى سابق صياغته. ونأمل بالتالي أن يحظى هذا القرار مرة أخرى بتوافق الآراء.

البت في جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع البنود

الرئيس (تكلم بالاسبانية): كما أبلغت الوفود في جلسة اللجنة المعقودة بالأمس، ستشرع اللجنة هذا الصباح في البت في مشاريع القرارات الواردة في الورقة غير الرسمية رقم ٥ للأمانة على النحو التالي: في المجموعة ٦، مشروعا القرارين A/C.1/54/L.5 و A/C.1/54/L.29؛ وفي المجموعة ٧، مشروعا القرارين A/C.1/54/L.28 و L.48؛ وفي المجموعة ١٠، مشروع القرار A/C.1/54/L.40/Rev.1.

أعطي الكلمة أولا للوفود الراغبة في عرض مشاريع قرارات منقحة، إن وجدت.

لا أرى أحدا. إذا لم ترغب الوفود في الإدلاء ببيانات عامة بشأن مشروعي القرارين الواردين في المجموعة ٦، فسنشرع في البت في مشروع القرار A/C.1/54/L.5.

هل يرغب أي وفد في شرح موقفه أو تعليل تصويته قبل البت في مشروع القرار A/C.1/54/L.5؟

إذ لا يوجد أحد، ستبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/54/L.5.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/54/L.5، معنون "تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا". وأسماء مقدمي مشروع القرار مدرجة في مشروع القرار ذاته وفي الوثيقة A/C.1/54/INF/2.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعرب مقدمو مشروع القرار A/C.1/54/L.5 عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة دون تصويت. ما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف وفقا لذلك.

اعتُمد مشروع القرار A/C.1/54/L.5.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في شرح مواقفها من مشروع القرار المعتمد توا.

السيد مسدوة (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يشير إلى الصعوبات التي واجهناها العام الماضي بشأن فقرتين هامتين من مشروع القرار المماثل، وهما: الفقرة الحادية عشرة من الديباجة والفقرة ٩ من المنطوق. وقلنا إنه ينبغي النظر في العناصر الواردة في هاتين الفقرتين في لجنة أخرى غير اللجنة الأولى، ولكننا ذهبنا مع توافق الآراء على الرغم من تلك الصعوبات.

ولو كانت تلك العناصر عرضت في لجان أخرى لأسعدنا تأييدها. ولكن بروح من التضامن، نظرا لأنه مشروع قرار أفريقي، انضممنا لتوافق الآراء بشأنه على الرغم من أننا لا نزال نواجه نفس الصعوبات التي واجهناها العام الماضي.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أحطنا علما بشواغل الوفد الجزائري المتعلقة بمشروع القرار.

السيد فوفانا (مالي) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يشترك في تقديم مشروع القرار A/C.1/54/L.5.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): إذا لم يرغب أي وفد آخر في الكلام بشأن مشروع القرار A/C.1/54/L.5، ستشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/54/L.29. أعطي الكلمة أولا للممثلين الراغبين في شرح موقفهم أو تعليل تصويتهم قبل البت في مشروع القرار هذا. لا أرى أحدا.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/54/L.29، المعنون "التحقق بجميع جوانبه، بما في ذلك دور الأمم المتحدة في مجال التحقق"، عرضه ممثل كندا في الجلسة ١٩ للجنة، المعقودة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وأسماء مقدمي مشروع القرار A/C.1/54/L.29 مدرجة في مشروع القرار ذاته وفي الوثيقة A/C.1/54/INF/2. وإضافة إلى ذلك، أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار: تركيا، وجمهورية مولدوفا، وهايتي.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعرب مقدمو مشروع القرار A/C.1/54/L.29 عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة دون تصويت. ما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن اللجنة ترغب في العمل وفقا لذلك.

اعتُمد مشروع القرار A/C.1/54/L.29.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): ستشرع اللجنة الآن في البت في مشروعي القرارين الواردين في المجموعة ٧. أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في الإدلاء ببيانات عامة بشأن هذه المجموعة.

السيد العنبكي (العراق) (تكلم بالعربية): بشأن مشروع المقرر A/C.1/54/L.28، المعنون "المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح"، يود وفد بلدي أن يبين الملاحظات الآتية بشأن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/54/218.

أولا، عند حديثه عن حالة لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالعراق، تجاهل التقرير كليا أعمال التجسس والاستفزاز والغش التي كانت تمارسها قيادة اللجنة الخاصة وكثير من مفتشيها. إن تجاهل هذا الأمر يعني أن المجلس الاستشاري غير مكترث بهذا الموضوع الخطير الذي يدمر مصداقية دور الأمم المتحدة في نزع السلاح. ومما يثير الاستغراب أن المجلس الاستشاري كون خلاصاته استنادا إلى ورقة غير رسمية قدمها الرئيس السابق للجنة الخاصة، روس أكيوس، وسفير السويد الحالي في واشنطن. ولو نظر في التقرير الذي قدمه السفير أموريم إلى مجلس الأمن لكانت استنتاجاته مختلفة.

ثانيا، ذكر التقرير أن المجلس ليس في وضع يسمح له بتقييم ما دار وما يظل خافيا في ميدان أسلحة الدمار الشامل العراقية. وهذا الاستنتاج يؤكد لا موضوعية معدي التقرير. فبعد تسع سنوات من التفتيش التدخلي في العراق واستخدام طائرة التجسس الأمريكية "U2" بشكل شبه يومي والأقمار الصناعية والجواسيس من المفتشين، لم تقدم اللجنة الخاصة أي دليل على وجود أسلحة دمار شامل أو مكوناتها في العراق. وكان الأجدر بالمجلس الاستشاري أن يصل إلى هذه الخلاصة لا نقيضها. إن إثارة الشكوك بدون تقديم الأدلة هو أخطر ما يمكن أن يقوم به خبراء نزع السلاح.

ثالثا، يذكر تقرير المجلس الاستشاري أن قرار العراق عدم الامتثال هو أول خطوة مؤسفة. وهذا القول هو الأبعد عن الحقيقة. إن أول خطوة مؤسفة كانت تلك التي اتخذها بتلر عندما سحب مفتشيه من العراق دون علم أو موافقة مجلس الأمن أو الأمين العام. ثم الخطوة المدمرة التي تلتها هي قيام الولايات المتحدة وبريطانيا بالعدوان على العراق في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. هذا العدوان الذي شمل ليس فقط منشآت البنى التحتية في العراق، بل وأيضا أغلب المنشآت الخاضعة لنظام الرصد والمراقبة والتي خرج منها المفتشون قبل ساعات من قصفها. وعلى الولايات المتحدة وبريطانيا دفع ثمن عدوانهما على العراق وشعبه. والتاريخ يسير إلى الأمام وليس إلى الوراء. ولا يجب أن يتوقع أحد أن يقبل العراق مهازل مشابهة لمهزلة اللجنة الخاصة السابقة مهما كانت التسميات.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): بالطبع لن أتناول جوهر البيان الذي أدلي به للتو، لكني أفهم أنه أدلي به في إطار تعليل التصويت أو شرح الموقف قبل التصويت أو البت، نظرا للإشارة إلى مشروع مقرر ما. إني أقول ذلك لمجرد الحفاظ على النظام في إجراءاتنا.

إذا لم ترغب أي وفود أخرى في الإدلاء ببيانات، ستشرع اللجنة في البت في مشروع المقرر A/C.1/54/L.28، الذي سبق أن أدلى وفد العراق ببيانا بشأنه قبل البت.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع المقرر A/C.1/54/L.28، المعنون "المجلس

الاستشاري لمسائل نزع السلاح"، عرضه ممثل فرنسا في الجلسة ٢١ للجنة، المعقودة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعرب مقدمو مشروع المقرر A/C.1/54/L.28 عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة دون تصويت. ما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن اللجنة ترغب في العمل وفقا لذلك.

اعتُمد مشروع المقرر A/C.1/54/L.28.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل عمان الذي يرغب في الكلام شرحا لموقف وفده من مشروع المقرر المعتمد توا.

السيد الحسن (عُمان) (تكلم بالعربية): لقد شارك وفد بلدي في عملية التوافق التي جرت على مشروع المقرر A/C.1/54/L.28 المتعلق بالمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح.

إننا وفي الوقت الذي نقدر فيه طبيعة هذا المشروع الإجرائي والدور الذي يلعبه هذا المجلس من خلال أهميته والتشاور معه عن طريق آلية الأمين العام، فإننا نود أن نذكّر بأننا نتطلع إلى معرفة المزيد عن مشروع المقرر هذا، وذلك في إطار من الشفافية، وطبيعة عضوية هذا المجلس وولايته.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): ستبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/54/L.48. هل يرغب أي وفد في الكلام قبل البت في مشروع القرار؟

لا أرى أحدا. أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/54/L.48، المعنون "عقد دورة الأمم المتحدة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح"، عرضه ممثل جنوب أفريقيا نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، في الجلسة ١٧ للجنة، المعقودة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعرب مقدمو مشروع القرار A/C.1/54/L.48 عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة دون تصويت. ما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف وفقا لذلك.

اعتُمد مشروع القرار A/C.1/54/L.48.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): هل يرغب أي وفد في تعليل موقفه من مشروع القرار المعتمد توا؟

لا يبدو أن هناك أحدا.

ستنتقل اللجنة الآن إلى المجموعة ١٠. وأود هنا أن أوضح أنه يحسن بنا أن نتجنب كل ما من شأنه أن يعقد الإجراءات. هل يرغب أي وفد في الإدلاء ببيان عام بشأن مشاريع القرارات الواردة في هذه المجموعة، ولكن ليس بشأن مشاريع قرارات بعينها؟ فوفقا لقواعد الإجراءات، ينبغي الإدلاء ببيانات شرح الموقف أو تعليل التصويت قبل البت مباشرة. ولكن أولا، هل يرغب أي وفد في الإدلاء ببيان عام بشأن المجموعة ١٠؟

ستشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/54/L.40/Rev.1. هل يرغب أي وفد في شرح موقفه أو تعليل تصويته قبل البت في مشروع القرار هذا؟

لا أرى أحدا. أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/54/L.40/Rev.1، المعنون "صون الأمن الدولي - الاستقرار والتنمية في جنوب شرق أوروبا"، عرضه ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في الجلسة ٢٣ للجنة، المعقودة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وأسماء مقدمي مشروع القرار A/C.1/54/L.40/Rev.1 مدرجة في مشروع القرار ذاته وفي الوثيقة A/C.1/54/INF/2. وإضافة إلى ذلك، أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار: أوكرانيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، قبرص، كرواتيا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ اللجنة بأن أذربيجان وألبانيا أصبحتا أيضا من مقدمي مشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة لأمين اللجنة لإجراء التصويت.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): ستصوت اللجنة الآن على مشروع القرار A/C.1/54/L.40/Rev.1.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، كينيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، طاجيكستان، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
لا أحد.

الممتنعون:
بيلاروس والصين.

اعتُمد مشروع القرار A/C.1/54/L.40/Rev.1 بأغلبية ١٣٧ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع عضوين عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليل تصويتهم أو موقفهم من مشروع القرار المعتمد توا.

السيد تيللو (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): امتنع وفد بلدي في العام الماضي عن التصويت على مشروع القرار هذا لإننا رأينا أنه لا يلبي متطلبات ما تقرر في الفقرة ١١٧ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

وكما يذكر أنه في تلك الوثيقة الختامية التي اعتمدت بتوافق الآراء، فقد تقرر ألا تتناول اللجنة الأولى سوى مسائل نزع السلاح ومسائل الأمن الدولي المتعلقة بشؤون نزع السلاح. وهذا العام، وفي مشروع القرار المعتمد للتو، أي الوثيقة A/C.1/54/L.40/Rev.1 فقد أدرج مقدموه فقرة تلقي الضوء على أهمية أنشطة نزع السلاح، والحد من الأسلحة، وبناء الثقة في المنطقة المعنية - وهو ارتباط ضعيف جدا بقضايا نزع السلاح - ونأمل أن يلتزم أعضاء اللجنة الأولى في المستقبل بما قررته الجمعية العامة من تكريس عمل هذه اللجنة كلية، وبشكل حصري، لمسائل نزع السلاح المتصلة بقضايا الأمن.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): اختتمت اللجنة في وقت قياسي عملها بشأن مشاريع القرارات ومشروع المقرر المعروضة عليها في جلسة هذا الصباح.

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/54/L.1/Rev.1، اقترح البت فيه هذا الصباح أو بعد الظهر. فهل الوفود على استعداد للنظر في مشروع القرار A/C.1/54/L.1/Rev.1 في هذا الوقت؟

السيد العامري (الأردن) (تكلم بالعربية): حيث أن التعديل الذي قدمه المندوب الفرنسي الموقر جاء متأخرا بالنسبة لوفد بلدي، وحيث أن مسألة اتفاقية المنظومات المضادة للقذائف التسيارية تعتبر مسألة هامة جدا في

مجال الأمن الدولي، فإنني أعتقد من الحري أن يُعطى لنا بعض الوقت لندرس معنى الاقتراح الفرنسي الذي يتناول موضوعا هاما جدا وهو موضوع حظر الانتشار. ولكن لا نرى حتى هذه اللحظة كيف يكون موضوع حظر الانتشار، على أهميته الكبرى، له علاقة وثيقة الصلة بموضوع المنظومات المضادة للقذائف التسيارية. إذا نطلب بعض الوقت إن أمكن. أما إذا تقرر البت في القرار في الجلسة الصباحية فلا مانع لدينا. لكن آمل أن نتمكن من أن نأخذ وقتا كافيا، إما بعد ظهر اليوم أو صباح الاثنين.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): تفضل الرئاسة أن يكون الحد الزمني للنظر في مشروع القرار هو بعد ظهر اليوم نظرا لأن هذا الأمر قد تأخر عدة أيام.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إني أتفق معك، سيدي الرئيس، على أنه علينا أن ننظر في مشروع القرار اليوم لأنه تقرر أمس أن يجري التصويت عليه اليوم. والمادة ٧٨ تنص على أن الوفود يمكن أن تبدأ في ذلك خلال ٢٤ ساعة، وأنا أفهم أن فترة الـ ٢٤ ساعة قد انقضت بالفعل. وإذا كانت الوفود تعتقد أن مواقفها ستتضح اليوم بعد الغداء، فليس لدينا معارضة، ولكني أعتقد أنه بوسع الأمانة العامة القول على وجه التحديد متى تنتهي مدة الـ ٢٤ ساعة. ولعل ذلك هو أفضل أسلوب لتحديد وقت التصويت. ووفقا لحسابنا، فإن مدة الـ ٢٤ ساعة انتهت عمليا.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكرك على هذه المشورة، ولكن بوسعي أنا أيضا أن أحسب ذلك. وأنا أوافق على أن هذه هي القواعد، ولكننا نعمل في جو ودي ومن الممكن بهذا الأسلوب حل المسائل الإجرائية دون أي مشكلة. وأعتقد أنه من الواضح أن البت في مشروع القرار سيجري اليوم. ويمكنني القول، دون أن أسأل الأمانة العامة، إن مدة الـ ٢٤ ساعة لم تنته بعد، فلا يزال أمامنا ساعة واحدة. وسيتعين علينا الانتظار لمدة ساعة دون أن نعمل شيئا ثم نصوت بعد ذلك على مشروع القرار. ولعله من الأفضل أن نتوقف للاستراحة والتحاور بصورة ودية، غير أني أرى في هذا السياق أن طلب الأردن معقول. ويرجع إلى اللجنة أن تقرر ما إذا كانت تريد أن تنتظر ساعة واحدة ثم تبت في مشروع القرار، أم تريد أن ندرج هذا الأمر في برنامج العمل ليكون أول أمر نتناوله بعد ظهر اليوم، وأن ننهي هذه الجلسة الآن. أنا تحت تصرف الوفود، ومن واجبي أن أتبع ما تقرره الوفود، ولكن أناشدكم في الوقت ذاته ألا ندخل في مسائل إجرائية.

وينبغي أن يكون من الواضح كيف ستصوت الوفود على مسائل موضوعية، ولكني سبق أن قلت في الوقت ذاته إني أرى من اللائق أن تتاح للوفود الصغيرة، التي لديها عدد محدود من الممثلين وموارد محدودة، الفرصة للحصول على جميع المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارها. ولكني أقول للوفد الروسي إنه لا شك في أن البت في مشروع القرار سيجري بعد ظهر اليوم.

السيد أندرادي بينتو (البرازيل) (تكلم بالاسبانية): إن وفد بلدي على استعداد للتصويت على جميع مشاريع القرارات الواردة في الورقة غير الرسمية، والمقررة لبعد ظهر اليوم، وبعبارة أخرى، إذا كان هناك أي اعتراض، أو إذا أراد أي وفد ألا ينظر الآن في مشروع قرار ما وأن يتركه حتى بعد ظهر اليوم، فإننا نتحلى بالمرونة. ولكن إذا كان من الممكن تقليل عبء العمل المقرر لبعد ظهر اليوم بالنظر في بعض مشاريع القرارات هذا الصباح، فإننا نوافق على هذا الاقتراح.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أقدم تلخيصا موجزا: يفضل ممثل الاتحاد الروسي أن يجري التصويت الآن على مشروع القرار هذا. وممثل الأردن لديه طلب محدد وهو أن يجري التصويت عليه بعد ظهر اليوم. وقال ممثل البرازيل إنه لن يعترض على أن يجري التصويت على مشروع القرار بعد ظهر اليوم، وبالتالي هناك اتجاه نحو التصويت على مشروع القرار بعد ظهر اليوم.

السيد سيتشوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): علينا أن نراعي استخدام الموارد المتاحة لعمل اللجنة الأولى استخداما فعالا. وفي هذا الصدد، فإن اقتراح ممثل البرازيل يستأهل الاهتمام. لقد اقترح أن ننظر الآن في البنود المقرر مناقشتها بعد ظهر اليوم، وبذلك عند الانتهاء من النظر في تلك البنود يكون الحد الزمني، الذي حددته أنت، سيدي الرئيس، ليكون الموعد الأخير لنظر اللجنة في مشروع القرار A/C.1/54/L.1/Rev.1، قد انتهى. وبذلك يمكننا الانتهاء من عملنا هذا الصباح.

السيد أيوجي (كينيا) (تكلم بالانكليزية):: يود وفد بلدي أن يؤيد الاقتراح الذي قدمته البرازيل. فإننا مستعدون للبت في جميع مشاريع القرارات المدرجة في الورقة غير الرسمية رقم ٦، ونعتقد أن هذا أسلوب فعال لاستخدام وقتنا ومواردنا.

السيد شياودي (الصين) (تكلم بالصينية): يتفق وفد الصين مع المتحدثين السابقين في الرأي. فإننا نعتقد أنه من الممكن تماما البت في مشاريع القرارات المدرجة في الورقة غير الرسمية ٦، على أن نبت في الوقت الصحيح من هذا الصباح في مشروع القرار A/C.1/54/L.1/Rev.1.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أقترح أن ننتظر قليلا كي نتيح الفرصة لممثل الأردن للنظر في الاقتراح، الذي أراه واضحا - وأنا لا أقول إنه اقتراح جيد أو سيئ ولكن أقول إنه حسن البنية ويسير المتابعة. وأؤكد على أني لا أقيم الاقتراح جوهريا، ولكن أعتقد أنه من الممكن إتاحة بعض الوقت للنظر في الاقتراح، وبعد ذلك يمكننا تناول البند هذا الصباح.

إذا لم أسمع اعتراضا، فسأعتبر أن اللجنة توافق على ذلك. واللجنة ستجتمع مرة أخرى بعد ساعة تماما بغية أن نحترم الموعد النهائي الذي طلب ممثل الاتحاد الروسي أن نحترمه.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٥٥ واستؤنفت الساعة ١٢/٠٠.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في الإدلاء ببيانات عامة بشأن مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ١. لا أرى أحدا.

تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/54/L.56، الذي يتضمن تعديلات على مشروع القرار A/C.1/54/L.1/Rev.1.

أعطي الكلمة لأعضاء اللجنة الراغبين في تعليل موقفهم أو تصويتهم قبل البت في مشروع القرار A/C.1/54/L.56.

السيد غراي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): سيصوت وفد بلدي "ضد" التعديلات الواردة في الوثيقة A/C.1/54/L.56، وهي التعديلات التي اقترحتها فرنسا بشأن مشروع القرار A/C.1/54/L.1/Rev.1.

ولئن كنا نشاطر الوفود الأخرى الشواغل الموضوعية الواردة في التعديلات الفرنسية، فإننا نعتقد أنه من الخطأ النظر فيها فيما يتصل بمشروع القرار A/C.1/54/L.1/Rev.1. وعلاوة على ذلك، فهذه التعديلات لا تُصلح، فيما نرى، من شأن مشروع القرار. وإننا سنعارض مشروع القرار، بهذه التعديلات أو بدونها.

السيد العامري (الأردن) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار الذي قدمه الاتحاد الروسي وبيلاروس والصين ....

الرئيس (تكلم بالاسبانية): آسف لقطع حديث ممثل الأردن ولكن اللجنة تبت في مشروع القرار A/C.1/54/L.56. وبعد ذلك ستتاح لكم الفرصة للتعبير عن موقفكم من مشروع القرار A/C.1/54/L.1/Rev.1. وأطلب أن تصوت اللجنة أولا على مشروع القرار A/C.1/54/L.56.

السيد العامري (الأردن) (تكلم بالانكليزية): شكرا لتوضيح ذلك سيدي الرئيس. لا يشعر وفدي بالارتياح إزاء التعديل الذي قدمه ممثل فرنسا أمس، وإن كنا نرى أن التعديل يتناول مجالا هاما من مجالات نزع السلاح، وهو عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل - وحيثما تتاح الفرصة لوفد بلدي للتصويت على مسائل عدم الانتشار سنفعل ذلك، خاصة وأننا نعيش جنب جار للأردن لديه برنامج لا نشعر إزاءه بالارتياح، لذلك نود أن نرى عدم الانتشار وقد تم في منطقتنا، فضلا عن مناطق أخرى. إلا أن مسألة إدراج عدم الانتشار في نطاق المحافظة على معاهدة المنظومات المضادة للقذائف التسيارية يطمس هذه المسألة.

ولو أردت أن أكون أمينا مع نفسي لقمت بالتصويت ضد التعديل، ولكني لن أكون ملكيا أكثر من الملك وسأمتنع عن التصويت عليه.

السيد الحريري (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): لقد رحب بلدي، شأنه شأن جميع البلدان في إطار الأمم المتحدة، بمعاهدة المنظومات المضادة للقذائف التسيارية لكونها تسهم في خدمة الاستقرار والتوازن الاستراتيجي العالمي، وتشكل جزءا هاما من اتفاقات نزع السلاح الثنائية والمتعددة الأطراف. لكن التعديلات المقترحة في الوثيقة A/C.1/54/L.56 تبتعد عن الهدف الأساسي لمشروع القرار قيد النظر وتبعده عن هدفه الرئيسي.

إننا نرى أن هذه التعديلات تشجع على انتهاك معاهدة المنظومات المضادة للقذائف التسيارية، وبالتالي فهي تقع خارج إطار المشروع، مما يدفع وفد بلدي إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار.

السيد بائيدي - نيجاد (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): إن التعديلات الفرنسية الواردة في الوثيقة A/C.1/54/L.56 ومشروع القرار A/C.1/54/L.1/Rev.1 هي مسائل ترتبط حقيقة بعضها ببعض. وأود أن أتطرق للمفهوم الأساسي لمشروع القرار A/C.1/54/L.1/Rev.1 في الوقت الذي أعرب فيه عن رأينا في التعديلات. وبوسعنا أن نقدم هذه الإيضاحات الآن أو قبل التصويت على مشروع القرار A/C.1/54/L.1/Rev.1. فهذه المسائل يرتبط بعضها ببعض ولا يمكننا أن نقدم تعليلنا بشأن التعديلات دون الإشارة إلى مشروع القرار ذاته. لذلك أستميحكم عذرا، سيدي الرئيس، في أن أواصل كلامي.

إن وفد بلدي سيصوت بالتأكيد لصالح مشروع القرار A/C.1/54/L.1/Rev.1 لأسباب جلية. فمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية هي الدعامة الأساسية لحالة الأمن العالمي، وهي بمثابة عنصر أساسي في حفظ الاستقرار والتوازن الجيواستراتيجي العالمي. كما أن لهذه المعاهدة دورا هاما في إحتواء سباق التسلح، لا سيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونعرب عن تقديرنا للمبادرة التي اتخذها مقدمو مشروع القرار بعرض هذه المسألة على اللجنة الأولى.

والتأييد العارم المتوقع اليوم في اللجنة سيظهر رغبة المجتمع الدولي الشديدة في الحفاظ على تكامل معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية. وبنفس الرؤية، سيمتنع وفد بلدي عن التصويت على التعديلات التي قدمها الوفد الفرنسي بشأن مشروع القرار. ولئن كنا نتفق على بعض النقاط الرئيسية التي ذكرها الوفد الفرنسي في اللجنة أمس، فإننا نرى أن التعديلات غير متسقة مع روح مشروع القرار الذي ينادي بتأييد بيّن للمحافظة على معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، والامتثال لها. ويرى وفد بلدي أن الفكرة المتوخاة في التعديلات قد يساء فهمها حيال روح مشروع القرار.

وبصرف النظر عن ذلك، فإن مضمون التعديلات التي اقترحتها فرنسا مطروح للتحسين كيما يعكس بشكل أفضل الحقائق والتطورات التي تحدث في العالم.

وعلى الرغم من أن انتشار أسلحة الدمار الشامل يمثل خطرا حقيقيا على المجتمع الدولي، ينبغي لنا أن نضع نصب أعيننا أن انتشار تلك الأسلحة لن ينعكس اتجاهه تماما إلا إذا تم تحريم هذه الأسلحة قانونا، والأهم من ذلك، إلا إذا تم تدميرها تحت مراقبة دولية فعالة. ولذلك، فإن استمرار امتلاك أسلحة الدمار الشامل مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي. والتحركات الأخيرة الهامة لإبرام معاهدة الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الأسلحة البيولوجية استندت بالتحديد إلى هذه القاعدة الأساسية. ويحدونا أمل كبير أن تجري تحركات مماثلة لحظر الأسلحة النووية.

ولقد كان وفد بلدي ينوي تصحيح أوجه القصور المتأصلة في التعديلات المقترحة، بيد أنه نظرا لتعقد المسائل المتصلة بمشروع القرار، ولتقديم التعديلات في وقت متأخر، وبعد تقديم اقتراحات وإجراء مشاورات، لا سيما مع مقدمي مشروع القرار، قررنا ألا نزيد الأمر تعقيدا وألا نقدم أي تعديل في هذه المرحلة.

السيد دو بريز (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): إن التعديلات الواردة في الوثيقة A/C.1/54/L.56، التي اقترحها وفد فرنسا فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/54/L.1/Rev.1، وتركيز تلك التعديلات على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها، تتفق تماما مع سياسة حكومة جنوب أفريقيا. والواقع أن جنوب أفريقيا ليست ملتزمة بمعارضة هذا الانتشار بموجب سياستها العامة فحسب، ولكنها ملتزمة أيضا بذلك بموجب التشريع البرلماني، أي قانون عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

بيد أن وفد بلدي يرى أن التعديلات التي اقترحتها فرنسا، وإن كانت مقبولة لنا لاتفاقها مع سياساتنا الوطنية، ليست في محلها بالنسبة لمشروع القرار هذا، الذي يركز على معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية. ونتيجة لذلك، نعتزم الامتناع عن التصويت على التعديلات. وإذا اعتُمدت التعديلات، فإننا نعتزم مع ذلك التصويت لصالح مشروع القرار في مجموعه، بما فيه التعديلات.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالانكليزية): ينتهز وفد بلدي هذه الفرصة ليعلل تصويته قبل التصويت على التعديلات الواردة في الوثيقة A/C.1/54/L.56.

إن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/54/L.1/Rev.1 يتعلق بموضوع محدد جدا، وهو المحافظة على معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، والامتثال لها. ولعل من الأفضل، فيما نرى، أن تحدد الوفود موقفها من مشروع القرار على أساس موضوعي، بدلا من الانشغال بإشارات غير ذات صلة إلى مواقف تمييزية.

وأسلحة الدمار الشامل هي الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. واتفاقية الأسلحة الكيميائية واقع قائم. ويجري بذل الجهود لضمان الانضمام العالمي إليها، والقضاء بذلك على خطر انتشار الأسلحة الكيميائية. كما أن هناك مشروع قرار منفصلا في اللجنة الأولى يتناول اتفاقية الأسلحة الكيميائية. واتفاقية الأسلحة البيولوجية قائمة منذ سنوات عديدة. وتبذل حاليا جهود لدعم تلك الاتفاقية من خلال وضع بروتوكول. ويوجد بشأنها أيضا مشروع قرار محدد في اللجنة الأولى. أما الأسلحة النووية فهي الوحيدة التي تبعث على قلق واسع النطاق لأنها موجودة بالآلاف في ترسانات الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولأن بعض تلك الدول يسعى إلى إدامة التمييز والكيل بمكيالين. وهذا هو المرمى الأساسي لهذه التعديلات.

وإذا كانت الإشارة إلى وسائل الإيصال تستهدف القذائف، إذا فمن الضروري التصدي للمسألة بجميع جوانبها، بما في ذلك آلاف القذائف التي تنشرها القوى العظمى.

إن دوافع هذه التعديلات غير مفهومة. فهي تقصد، فيما يبدو، تضمين مشروع القرار المتعلق بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية مسائل مثيرة جدا للنزاع، لفرض التمييز المتأصل في سياسات بعض الدول التي تعظ الدول الأخرى بالامتناع عن امتلاك أسلحة الدمار الشامل، بينما تدعي التمتع بحق خاص يسوغ لها الاحتفاظ بتلك الأسلحة، وتكديسها. كما أنها محاولة لتحويل الاهتمام عما يركز عليه مشروع القرار بشكل أساسي لكي ينصب على الأولويات المفضلة لبعض الدول.

فلهذه الأسباب كان وفد بلدي سيصوت ضد هذه التعديلات، ولكن نظرا لأن مقدمي مشروع القرار قرروا الامتناع عن التصويت على تلك التعديلات، فإن وفد بلدي سيمتنع هو أيضا عن التصويت عليها.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون يرغبون في تعليل موقفهم من التعديلات التي قدمتها فرنسا، قبل البت في مشروع القرار.

أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة.

السيد لين كيو - تشانغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع التعديل A/C.1/54/L.56، الذي يتضمن التعديلات على مشروع القرار A/C.1/54/L.1/Rev.1، والمعنون "المحافظة على معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية، والامتثال لها"، عرضه ممثل فرنسا في الجلسة ٢٣ للجنة، المعقودة بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

تشرع اللجنة الآن في التصويت على مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/C.1/54/L.56.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
الجزائر، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، كندا، شيلي، كولومبيا، إثيوبيا، فرنسا، غيانا، هايتي، أيرلندا، جامايكا، كازاخستان، ماليزيا، المكسيك، موناكو، المغرب، ميانمار، تايلند، تونس، أوكرانيا.

المعارضون:
الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:
أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كمبوديا، الصين، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، فيجي، فنلندا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، آيسلندا، الهند، جمهورية إيران الإسلامية، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، الأردن، لاتفيا، لبنان، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، منغوليا، موزامبيق، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكارغوا، نيجيريا، النرويج، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا،

سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تركيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا.

اعتمد التعديل بأغلبية ٢٢ صوتا مقابل صوت واحد، مع امتناع ٩٥ عضوا عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في تعليل تصويتها أو موقفها من التعديلات المعتمدة للتو.

لا أرى أحدا. تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/54/L.1/Rev.1 بصيغته المعدلة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء اللجنة الراغبين في تعليل موقفهم أو تصويتهم قبل البت في مشروع القرار.

السيد العنبكي (العراق) (تكلم بالعربية): جاء مشروع القرار المعنون "المحافظة على الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية" الوارد في الوثيقة A/C.1/54/L.1/Rev.1، في الوقت المناسب لأن معاهدة المنظومات المضادة للقذائف التسيارية تمثل عنصرا أساسيا لحفظ التوازن والاستقرار الاستراتيجي في عالم اليوم. وساعدت هذه المعاهدة منذ التوقيع عليها عام ١٩٧٢ على الحد من تطور ونشر منظومات الصواريخ المضادة للصواريخ لدى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وبذلك لعبت دورا هاما في وقف سباق التسلح النووي، وتوفير جو يشجع على دفع عملية نزع السلاح النووي إلى الأمام.

غير أن هذه المعاهدة تواجه الآن تحديات خطيرة بسبب سعي الولايات المتحدة إلى تعديلها في اتجاه اضعافها، وخلافا لرغبة الاتحاد الروسي، الطرف الثاني في المعاهدة، وخلافا لرغبة الغالبية العظمى من دول العالم التي تسعى إلى تعزيز إجراءات نزع السلاح والحد من التسلح وليس العكس.

إن الهدف الأمريكي من اضعاف المعاهدة واضح للجميع، وهو تحقيق تفوقها الاستراتيجي المطلق على حساب أمن الآخرين وتطوير برامج دفاعية هجومية صاروخية لا تستثنى الفضاء الخارجي من مجال عملها. ومما يزيد من قلقنا كدولة عربية أن الولايات المتحدة تواصل تعاونها الثنائي مع إسرائيل لتطوير برامج مشتركة للدفاع الصاروخي. وإن صاروخ هيرس الإسرائيلي، الذي قامت إسرائيل بتجربته بنجاح قبل أيام، هو أحد ثمار هذا التعاون التسليحي الذي يفتح الباب أمام مرحلة جديدة في سباق التسلح، عمادها التنصل من الاتفاقات الدولية النافذة بما يعرض الاستقرار العالمي والإقليمي لأفدح المخاطر، إضافة إلى أنه يؤدي إلى تسخير المزيد من الموارد المادية والمالية في البناء العسكري بدلا من تكريس تلك الموارد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء ثقافة السلام في وقت أحوج ما يكون فيه العالم إلى بذل الجهود المشتركة للوفاء باحتياجاته الإنمائية والبيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة، والالتزام بتسوية النزاعات بالوسائل السلمية ونبذ سياسات القوة التي لم تجلب للإنسانية سوى الدمار.

واستنادا إلى ما ذكرته أعلاه، فإن وفدي يدعم بقوة مشروع القرار A/C.1/54/L.1/Rev.1 الأصلي ويدعو الدول الأخرى لدعمه.

السيدة كونادي (الهند) (تكلمت بالانكليزية): طلب وفد بلدي الكلمة قبل التصويت على مشروع القرار A/C.1/54/L.1/Rev.1 ليعلن موقفه من مشروع القرار هذا المتعلق بمعاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية.

إن معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية، وهي صك قانوني هام نشأ في ظل التنافس الاستراتيجي في سنوات الحرب الباردة، لا تزال تتسم بالأهمية والوجاهة بالنسبة للمجتمع الدولي. وقد استندت المعاهدة التي أبرمت في عام ١٩٧٢ إلى افتراضات معينة تحتفظ بصلاحيتها. فرأت المعاهدة أن التدابير الفعالة للحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية تمثل عاملا أساسيا للحد من حدوث سباق تسلح في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، وأيضا للإسهام في تهيئة ظروف تفضي بدرجة أكبر إلى تخفيض الأسلحة النووية.

والجزء الأساسي من المعاهدة يظل يتمثل في أحكام الفقرة ٢ من المادة الأولى القاضية بأن يتعهد كل طرف في المعاهدة بالامتناع عن نشر منظومات مضادة للقذائف التسيارية للدفاع أراضي بلده، وبألا يوفر

القواعد لهذا الدفاع. وحددت المادة أيضا مجالات محدودة للدفاع عن منطقة بمفردها. ونلاحظ أن مشروع القرار هذا أكد من جديد الأساس المنطقي للمعاهدة.

ولعل من المفيد الإشارة إلى أن جميع الاتفاقات المتصلة بالحد من الأسلحة النووية وتخفيضها، بما في ذلك عمليتا محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية والمحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية، أبرمت بعد معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية، ووفرت أساسا متفقا عليه وثقة متبادلة عملت على تيسير ابرام اتفاقات تخفيض الأسلحة النووية. وإلى حين وضع أساس بديل، ستظل معاهدة المنظومات المضادة للقذائف التسيارية تتسم بالأهمية.

وربما تكون معاهدة المنظومات المضادة للقذائف التسيارية قد نشأت في الإطار الثنائي، عندما كانت التكنولوجيات ذات الصلة غير متوفرة إلا لدى دولتين فحسب. إلا أن هذا الأمر ليس صحيحا اليوم. وقد تجاوز بالفعل بروتوكول المنظومات المضادة للقذائف التسيارية، الموقع عليه في عام ١٩٩٧، الإطار الثنائي الضيق. وبالضبط مثلما يبعث نزع السلاح النووي على القلق بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره وليس بالنسبة لمجرد الدول الحائزة للأسلحة النووية، فإن معاهدة المنظومات المضادة للقذائف التسيارية تبعث على القلق بالنسبة للمجتمع الدولي. وبينما تقع الالتزامات بالامتثال للمعاهدة بالضرورة على عاتق الأطراف في المعاهدة، فإن عدم الامتثال للمعاهدة ينطوي على عواقب عالمية النطاق، ومن ثم فللمجتمع الدولي اهتمام مشروع وحيوي بهذا الأمر.

إن التطورات الجارية في ميدان منظومات الدفاع المضادة للقذائف التسيارية تلقي فعلا بظلالها على مؤتمر نزع السلاح. فعدم قدرة المؤتمر هذا العام على الاتفاق على برنامج عمل، بما في ذلك اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي، توضح على مستوى جوهري أكثر عمقا الاختلاف فيما يتعلق بالأولويات في جدول أعمال نزع السلاح. ونعتقد أن جدول أعمال نزع السلاح الحالي لا يمكن أن يصمد طويلا إذا ما تكشفت مجالات جديدة للتنافس في آن واحد. وسيترتب على ذلك أثر مؤسف، ولكنه حتمي، يتمثل في التشكيك في أهمية الاقتراحات الحالية بالحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، وتخفيضها. وقد تصبح الحالة السائدة هي دورة مفرغة من الدفاع الذي يغذي الهجوم والعكس بالعكس.

وقد أعرب المجتمع الدولي بحق في محافل مختلفة عن قلقه بشأن التحديات الناشئة لمعاهدة المنظومات المضادة للقذائف التسيارية. وأعرب البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية ورؤساء وفود بلدان حركة عدم الانحياز، المعقود في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر، عن القلق إزاء الآثار السلبية لتلك التطورات، وزيادة تبدد المناخ الدولي المفضي إلى تعزيز نزع السلاح ودعم الأمن الدولي.

وتابعت الهند عن كثب المناقشات التي دارت في اللجنة بشأن الوثيقة A/C.1/54/L.1 والوثيقة A/C.1/54/L.1/Rev.1، التي تضمنت إشارات جديدة إلى أمور، من بينها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لم تكن في المشروع الأصلي. وتؤيد الهند هدف مقدمي مشروع القرار وهو التعبير، من خلال مشروع القرار، عن قلق الجمعية العامة بشأن الاتجاهات الناشئة نحو اختبار ونشر منظومات الدفاع المضادة للقذائف التسيارية التي يمكن أن يكون لها آثار بعيدة المدى، بما في ذلك بالنسبة لجدول أعمال نزع السلاح. وثمة حاجة ملحة إلى التصدي لهذا النشر. والمحافظة على معاهدة المنظومات المضادة للقذائف التسيارية وعلى مبادئها الأساسية سيمثل عنصرا لا غنى عنه في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق هذا الهدف.

وتولي الهند أهمية لأهداف مشروع القرار هذا، ولذلك ستصوت عليه بشكل إيجابي. وقد امتنعت الهند عن التصويت على التعديل المقترح في الوثيقة A/C.1/54/L.56. ولئن لم نكن على خلاف مع مضمون التعديلات، فإنها غير ذات صلة بمشروع قرار يستهدف المحافظة على معاهدة المنظومات المضادة للقذائف التسيارية، وتعزيز أهدافها. وسيكون من المؤسف أن يستشهد بتلك الأحكام كمسوغات لاتخاذ إجراءات تناقض هدف مشروع القرار هذا.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالانكليزية): ينتهز وفد بلدي هذه الفرصة ليعلل تصويته قبل التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/54/L.1/Rev.1.

لقد تابع وفد بلدي بقلق التطورات المتعلقة بمعاهدة المنظومات المضادة للقذائف التسيارية نظرا لما لها من

آثار واسعة النطاق على السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي. والافتراض الأساسي الذي تقوم عليه معاهدة المنظومات المضادة للقذائف التسيارية بسيط وله صفة ملحة، وهو ضرورة أن يكون انضباط الأطراف وقدراتها الاستراتيجية مشتركة ومتبادلة. وتجاهل هذا المبدأ، سواء كان ذلك في سياق عالمي أو على مستوى الأطراف الإقليمية، يمكن أن يوجد دورة من الفعل ورد الفعل، ويمكن أن يؤدي إلى سباق تسلح لا نهاية له.

وقد كانت معاهدة المنظومات المضادة للقذائف التسيارية بمثابة الأساس الوطيد للحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي. كما كانت حاسمة الأهمية في توفير الأساس لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وروسيا، وفي السماح للدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية بالاحتفاظ بمستويات أدنى من الأسلحة النووية. والمحافظة على المعاهدة والامتثال لها أمر حيوي للأمن الدولي، ولتعزيز نزع السلاح النووي.

وأكدت الدول الحائزة للأسلحة النووية أن نزع السلاح النووي يمثل في المقام الأول عملية ثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. وعلى الرغم من عدم تأييدنا لهذا الموقف، لأنه يستهدف منع إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي، فإننا أعربنا عن تأييدنا لجميع التدابير الرامية إلى تخفيض الأسلحة النووية، لا سيما المعاهدات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (START). وحتى ما يسمى بالمرحلة الأولى لنزع السلاح، فهي معرضة الآن للخطر بسبب الخطر المحيق بمعاهدة المنظومات المضادة للقذائف التسيارية. وإطار نزع السلاح النووي الذي أنشأته الدول الحائزة للأسلحة النووية نفسها مهدد بالخطر بسبب الأعمال التي تقوم بها.

والبيان الذي أدلى به ممثل روسيا بتاريخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر يشير بوضوح إلى القضايا المطروحة. فهو قد حذر من أن نشر المنظومات المضادة للقذائف التسيارية قد يحيد بتنفيذ المعاهدة المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (START I)، ويحول دون بدء نفاذ معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (START II). ومن شأن ذلك أن يلحق الضرر بالاتفاقات القائمة الأخرى، ويعرض للخطر توقعات تخفيض الأسلحة ونزع السلاح. وهذه القضايا لا يمكن طرحها جانبا بسرعة، ولا يمكن رفضها بوصفها مسائل ثنائية.

والخطر الذي تشكله القذائف التسيارية، والذي يستخدم لتسويغ إنشاء منظومات مضادة للقذائف التسيارية، يلزم النظر إليه من منظوره الصحيح. فقدرات مصادر تلك الأخطار لا تذكر قياسا بقوة النيران المتاحة للدول الحائزة للأسلحة النووية. وقد خلصت الجهات غير الأطراف والخبراء إلى أن تلك الأخطار هي أقرب للوهم منها للحقيقة. وسبق أن أعرب وفد بلدي في بيانه المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر عن شواغله بشأن القذائف المضادة للقذائف التسيارية ومنظومات الدفاع بالقذائف.

ووفد بلدي سيصوت لصالح مشروع القرار A/C.1/54/L.l/Rev.1. ولو كانت الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار دعت إلى عدم نقل أي منظومات مضادة للقذائف التسيارية إلى أي دولة أخرى، لاشتركت باكستان في تقديم مشروع القرار هذا.

وأنتهز هذه المناسبة لأوجه نداء إلى روسيا، وهي المقدم الرئيسي لمشروع القرار، لكي تبدي نفس القدر من الحساسية أيضا إزاء شواغلنا الأمنية في منطقتنا، وأن تعيد النظر في قرارها بتزويد جيرانا بنظم قذائف مضادة للقذائف التسيارية. إن تقديم هذه المنظومات سيكون له على الصعيد الإقليمي نفس الأثر الذي تسعى روسيا إلى منع حدوثه على الصعيد العالمي. ونأمل أن يرى الوفد الروسي المفارقة في هذه الحالة.

السيد أويوجي (كينيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعلل موقف وفد بلدي من مشروع القرار A/C.1/54/L.1/Rev.1.

مما لا يمكن إنكاره أن معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية قد أوفت بغرض مفيد طوال فترة وجودها أي ٢٧ عاما. فهي أدت دورا إيجابيا في المساعدة على الحد من سباق التسلح في فئة من الأسلحة الفتاكة، بما فيها الأسلحة النووية. وبغض النظر عن طابعها الثنائي الخالص، كانت المعاهدة مفيدة بشكل خاص في وقف زيادة الأسلحة في مجال يتصف بقدرة خطيرة على إشعال سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

بيد أنه ينبغي أن يكون من الواضح الآن، عندما نتحدث عن معاهدات نزع السلاح أن معاهدة المنظومات المضادة للقذائف التسيارية ليست هي المعاهدة الوحيدة المعرضة للخطر. ويمكن القول إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية معرضة بخطر أشد وطأة. وأعربت وفود

كثيرة، ومن بينها وفد بلدي، خلال المناقشة العامة عن قلقها إزاء مصير معاهدة عدم الانتشار. وقد حدثت تطورات تعادل في وقعها انتهاكا لهذه المعاهدة. ومثال على ذلك، إحجام الدول الحائزة للأسلحة النووية عن الاضطلاع بنزع السلاح بنية حسنة وفقا للمادة السادسة من المعاهدة. كما أن مبدأ التشارك في الأسلحة النووية، كما أعيد التأكيد على ذلك خلال هذا العام في مبدأ لأحد التحالفات، يمثل أيضا انتهاكا للمادتين الثانية والثالثة من المعاهدة.

ولذلك فإننا نتساءل عن الدروس الممكن استخلاصها من الخطر الذي تواجهه حاليا معاهدة المنظومات المضادة للقذائف التسيارية. ونحن نعرف من هذه الدروس درسا واحدا على الأقل، وهو ضرورة إشراك المجتمع الدولي منذ البداية تماما في هذه المعاهدات، خاصة نظرا لطبيعة الأسلحة المعنية. فمن المرجح أن توفر المشاركة الفعالة للمجتمع الدولي بشكل عام في هذا الميدان ضمانا أقوى لاستمرارية هذه المعاهدات.

وبإيجاز، ستصوت كينيا لصالح مشروع القرار. وبغض النظر عن ذلك، نود أن نشير إلى ضرورة احترام جميع معاهدات تحديد الأسلحة ونزع السلاح ومعاملتها على قدم المساواة.

السيد أوغونبانو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): تود نيجيريا الإدلاء ببيان لتعليل تصويتها قبل التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/54/L.1/Rev.1.

تعتقد نيجيريا أن التوصل إلى اتفاقات نزع السلاح يستلزم بذل جهود مختلفة، بما في ذلك جهود ثنائية ومتعددة الأطراف وجماعية وأحادية. ومعاهدة المنظومات المضادة للقذائف التسيارية هي ثمرة جهود ثنائية حازمة بذلتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. وقد قيل مرارا وتكرارا في هذه اللجنة إن المسؤولية الرئيسية عن نزع السلاح النووي تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية، لا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، فهما البلدان اللذان يملكان القدر الأكبر من مخزونات الأسلحة النووية. وتقوم تلك المسؤولية إلى حد ما على افتراض أنه يوجد تعاون رفيع المستوى بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، لا سيما بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. ويساور وفد بلدي القلق من أن يكون لانعدام التعاون بين الدول الحائزة للأسلحة النووية آثار سلبية على مجالات أخرى لمساعي نزع السلاح. ومعاهدة المنظومات المضادة للقذائف التسيارية المبرمة منذ ٢٧ عاما تمثل، فيما نرى، مثالا طيبا لاتفاق تعاوني ثنائي وفر الأساس لتحقيق مزيد من التخفيضات في الأسلحة الاستراتيجية، بما في ذلك المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (START I) ومعاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (START II). ويحدونا الأمل أن يكون لها أثر على المرحلة الثالثة من معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (START III) التي نأمل أن تبدأ سريعا.

لقد سبق أن عُدلت معاهدة المنظومات المضادة للقذائف التسيارية بروح من التعاون. ونحن نحث الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على أن يبديا نفس روح التعاون التي سمحت لتلك المعاهدة بأن تصمد أمام تجارب الزمن. ولذلك، فإن وفد بلدي يناشد البلدين أن يستأنفا حوارهما الجاري واضعين نصب الأعين أن معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية هي حجر الزاوية في الاستقرار الاستراتيجي.

فلهذه الأسباب، ولأننا نولي أهمية كبيرة لقيمة التعاون على عقد معاهدات نزع السلاح، ستمتنع نيجيريا عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/54/L.1/Rev.1.

السيد أندرادي بنتو (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): إن البرازيل من مقدمي مشروع قرار معني بنزع السلاح النووي، ويؤكد في نصه أن معاهدة المنظومات المضادة للقذائف التسيارية تظل ركنا أساسيا في الاستقرار الاستراتيجي، ونحن لا نزال متفقين على ذلك. بيد أن حكومة بلدي ترى أن بعض أحكام مشروع القرار هذا لا يتمشى مع الممارسة الحالية وقانون المعاهدات. ولذلك ستمتنع البرازيل عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/54/L.1/Rev.1.

السيد تشيفتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أن يعلل موقفه قبل البت في مشروع القرار A/C.1/54/L.1/Rev.1. إن أوكرانيا ترى أن معاهدة المنظومات المضادة للقذائف التسيارية ركن أساسي في الاستقرار الاستراتيجي القائم في العالم. وهذا الموقف يتسق مع التقييم الذي أجرته الدول المنفذة للمعاهدة على أساس متعدد الأطراف خلال استعراضها العادي كل خمس سنوات في عام ١٩٩٨. وفي الوقت ذاته، فإن التطورات الأخيرة في الحالة المتعلقة بالمعاهدة أثارت بعض

الشواغل في أوكرانيا. فمن ناحية، أكد مجددا الاتحاد الروسي والولايات المتحدة التزامهما بمعاهدة المنظومات المضادة للقذائف التسيارية في بيان مشترك يتعلق بالأسلحة الهجومية والدفاعية الاستراتيجية وزيادة دعم الاستقرار في حزيران/يونيه من هذا العام - بيان كولونيا - الذي أعترف بأهمية المعاهدة في مجال دعم الاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي.

ومن ناحية أخرى، فإن قرار الولايات المتحدة بشأن النظام الوطني للقذائف المضادة للقذائف التسيارية، الذي أذن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذه، أعطى صورة أوضح عن احتمال قيام الولايات المتحدة بتطوير نظام وطني للقذائف المضادة للقذائف التسيارية. وقد كان لهذا القرار أيضا أصداء سياسية واسعة النطاق. وأوكرانيا تدرك وتتفهم ما لدى أي دولة من شواغل إزاء انتشار تكنولوجيات القذائف وأسلحة الدمار الشامل، وأن لكل دولة حقا سياديا في حل المسائل المتعلقة بأمنها الوطني، آخذة في الاعتبار تقييمها للخطر القائم أو المحتمل.

في غضون ذلك، نرى أن التدابير ذات الصلة التي تتخذها الدول لا يمكن أن تتناقض مع التزاماتها الدولية. وهذا ينطبق دون ريب على الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأطراف في معاهدة المنظومات المضادة للقذائف التسيارية، وكذلك في المعاهدات الأخرى المعنية بالاستقرار الاستراتيجي، مثل المعاهدات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (START) ومعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى (INF). ونفهم أن الاتحاد الروسي والولايات المتحدة قد أكدا من جديد، في بيان كولونيا المذكور أعلاه، التزاماتهما الراهنة بموجب المادة الثالثة عشرة من المعاهدة بالنظر في التغييرات التي يمكن إجراؤها وتتناول أحكام المعاهدة في الحالة الاستراتيجية. وإننا على اقتناع بأن اللجنة الاستشارية الدائمة، التي أنشأها الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان والولايات المتحدة، بوصفها الدول الأطراف في المعاهدة، تمثل محفلا متعدد الأطراف ملائما للنظر في جميع المسائل ذات الصلة ، فضلا عن

"الاقتراحات الممكنة لزيادة تعزيز صلاحية المعاهدة، بما في ذلك...التعديلات". (الفقرة ١ (و)من المادة الثالثة عشرة، والمادة الرابعة عشرة من المعاهدة)

وفي هذا السياق، تساور وفد بلدي شكوك جدية في أن الجهود الثنائية هي السبيل الوحيد لتحقيق النجاح، كما عبر عن ذلك هنا وفد الولايات المتحدة والوفد النيجيري. ووفد بلادي ينظر إلى المعاهدة على أنها أساسا اتفاق ثنائي.

ونود أن نؤكد مرة أخرى ضرورة بدء نفاذ اتفاقات نيويورك لعام ١٩٩٧ التي وضعت الصيغة الرسمية لمسائل الخلف فيما يتعلق بمعاهدة المنظومات المضادة للقذائف التسيارية. ونرى أن إيجاد حل سريع للمسائل المتصلة بالخلف سيسهم بشكل أكبر في تعزيز صلاحية المعاهدة.

لقد درس وفد بلدي بشكل شامل التعديلات التي اقترحها الوفد الفرنسي بالأمس لمشروع القرار A/C.1/54/L.1/Rev.1، ونحن نؤيد المرمى الأساسي لها. بيد أن الاعتبارات المذكورة أعلاه، وضرورة إجراء مزيد من التحليلات للأحداث في مجال المعاهدة، والنتائج الأخيرة للدورة التاسعة والخمسين للجنة الاستشارية الدائمة، ستدفع أوكرانيا إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/54/L.1/Rev.1 هذا العام.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): بهذا نكون قد وصلنا إلى نهاية الجزء الأول من إجراءاتنا المتعلقة بالبت في مشروع القرار هذا. أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد لين كيو - تشانغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكيزية): مشروع القرار A/C.1/54/L.1/Rev.1، المعنون "المحافظة على معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية والامتثال لها"، عرضه ممثل الاتحاد الروسي في الجلسة ١٣ للجنة، المعقودة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقة نفسها.

ستشرع اللجنة الآن في التصويت على مشروع القرار A/C.1/54/L.1/Rev.1 بصيغته المعدلة.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
الجزائر، أنغولا، أرمينيا، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بوتان، بوتسوانا، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، كمبوديا، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مصر، إثيوبيا، فرنسا، غيانا،

هايتي، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، المكسيك، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، باكستان، الاتحاد الروسي، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، فييت نام، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
إسرائيل، لاتفيا، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:
أندورا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بلجيكا، بنن، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، كندا، شيلي، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، استونيا، فيجي، فنلندا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، آيسلندا، إيطاليا، اليابان، لبنان، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، موناكو، المغرب، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، السنغال، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، أسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا

اعتُمد مشروع القرار A/C.1/54/L.1/Rev.1 بصيغته المعدلة بأغلبية ٥٤ صوتا مقابل ٤ أصوات مع امتناع ٧٣ عضوا عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في تعليل موقفها أو تصويتها.

السيد وسدال (كندا) (تكلم بالانكليزية): امتنعت كندا عن التصويت على مشروع القرار. بيد أنه لا ينبغي بأي حال من الأحوال تفسير قرارنا بالامتناع على أنه إشارة على أي تغيير في تقدير كندا للأهمية الأساسية لمعاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية بالنسبة للأمن الدولي. والواقع أن السيد اكسورثي، وزير خارجية كندا، نوه قبل أكثر من أسبوع بقليل في بوسطن بأهمية المعاهدة للاستقرار الاستراتيجي الدولي، وهو ما أشار إليه كلا الطرفين في المعاهدة. كما أنه نبه إلى ضرورة إيلاء عناية كبيرة، لدى السعي إلى التوفيق بين استخدام القذائف في الدفاع الوطني والمعاهدة، لعدم الإضرار بنظام يدعم منذ ما يقرب من ٣٠ عاما الانضباط النووي، ومكن كذلك من إجراء تخفيضات نووية.

وبينما تعتقد كندا - بل وتؤكد في الواقع - أن للمجتمع الدولي مصلحة مؤكدة في نتيجة المناقشات الأمريكية/الروسية بشأن مستقبل المعاهدة، فإننا نرى أن العملية الثنائية بين الطرفين المعنيين بشكل مباشر تحتاج إلى مزيد من الوقت. وعلى الرغم من أن مشروع القرار يتضمن كثيرا من العناصر التي بوسع كندا تأييدها، فإننا نتساءل عما إذا كان عرض هذه المسألة على الجمعية العامة بهذا الشكل وفي هذا الوقت هو الأسلوب الأفضل لدفع الأمور قدما. ومن ثم جاء قرارنا بالامتناع.

وفيما يتعلق بموضوع آخر ذي صلة، نظل قلقين للغاية بشأن المسألة الأعم المتمثلة في انتشار منظومات القذائف، لا سيما المنظومات القادرة منها على إيصال أسلحة الدمار الشامل. ولهذا السبب صوتنا لصالح التعديلات لمشروع القرار توجيها للانتباه إلى هذه المسألة.

السيد بيفيرو (فنزويلا) (تكلم بالاسبانية): يشارك وفد فنزويلا في الشواغل المعرب عنها في مشروع القرار، ويفهم العواقب العالمية المترتبة على أي تغيير من جانب واحد لمعاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية بالنسبة للاستقرار الاستراتيجي وجميع الاتفاقات الدولية الأخرى في مجال تحديد الأسلحة والحد منها.

وفي ظل الظروف الراهنة، تثق فنزويلا في أن الأطراف في المعاهدة ستتمكن من التقدم في حل ما قد يتبقى من اختلافات دون أن تقوض مبادئ المعاهدة ووجاهتها والتقيد التام بها. وفنزويلا على اقتناع، في هذا السياق، بأنه يجب على المجتمع الدولي أن يظل يقظا لتطورات هذا الموضوع. وتنظر فنزويلا بعين الرضا أيضا إلى هدف التعديلات التي اقترحتها فرنسا، ونثق بأن المسألة الأعم المتمثلة في انتشار أسلحة الدمار

الشامل ومنظومات إيصالها يمكن تناولها في الوقت المناسب وبالأسلوب الصحيح.

ولهذه الأسباب امتنع وفد فنزويلا عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/54/L.1/Rev.1.

السيد بينتز فيرسون (كوبا) (تكلم بالاسبانية): يبذل المجتمع الدولي الآن جهودا دؤوبة لضمان اعتماد صكوك تمنع أو تكبح إنشاء وتطوير أسلحة أو منظومات أسلحة معينة تهدد الأمن الدولي، مثل الأسلحة النووية. ومن المؤسف حقا أن البلد الذي التزم بتعهدات بموجب معاهدة ذات أهمية تاريخية، وهي معاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية، يضطلع بأعمال تقوض أو تتجنب نص وروح ذلك الصك القانوني.

لقد صوتت كوبا لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/54/L.1/Rev.1، ورحبت باعتماده، كما نؤكد ضرورة التقيُّد بمعاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية، بشكل صارم. فأي انتهاك للمعاهدة سيؤثر سلبا، كما أشار مقدمو النص، على المصالح الأمنية لا للدول الأطراف فحسب، ولكن أيضا للمجتمع الدولي أجمع، ومن ثم ستكون له آثار سلبية على السلام والأمن والتوازن الاستراتيجي ونزع السلاح النووي على الصعيد الدولي.

ولهذه الأسباب ترى كوبا أن مناقشة هذا البند في إطار الجمعية العامة أمر ذو صلة كلية، وبشكل خاص في إطار هذه اللجنة. ونأمل أن يتطور الوضع المقلق القائم حاليا على نحو لن يتحتم معه اتخاذ قرار آخر بهذا الشأن في الدورة القادمة.

السيد ميراندا برامبيا (بيرو) (تكلم بالاسبانية): يود وفد بيرو أن يؤكد الموقف التقليدي لبلدنا المؤيد لنزع السلاح وعدم الانتشار النووي، وتأييدنا لصلاحية معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية المبرمة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية في ٢٦ أيار/مايو ١٩٧٢.

إن تحفظات بيرو على مشروع القرار لا تتعلق بجوهر المسألة ولكن بالأحرى بالأسلوب الذي يمكن به الإسهام في تعزيز هذا الصك الدولي وجميع المفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. هذه هي المفاهيم التي استرشدنا بها في تصويتنا على مشروع القرار.

السيد سوريتا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): تظل الفلبين تؤيد حرمة معاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية لأسباب ذكرها متكلمون آخرون ببلاغة تتجاوز وببعيد ما يمكن أن أقوله. بيد أن نقاطا معينة أثارتها ببلاغة أيضا كندا وبيرو جعلت من الصعب علينا التصويت لصالح مشروع القرار هذا. وبشكل خاص، تقع الفلبين في شرق آسيا، وهي منطقة توجد بها صراعات كامنة ويخيم فيها العنصر النووي علينا. والصراعات المحتملة تأتي من مناطق جغرافية كثيرة، تمتد كلها عبر الفلبين. ولهذا السبب نجد لزاما علينا أن نسجل تحفظنا على مشروع القرار هذا، ولهذا السبب لم نشارك في التصويت.

ومن ناحية أخرى، يرى كثيرون منا في الفلبين أنه يجب علينا أن نبذل كل جهد للمحافظة على سلامة معاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية. ونرى أن مشروع القرار هذا قد لا يكون الأسلوب الواجب اتباعه. وقد رأينا قبل بضعة أسابيع ديناميات أساليب الولايات المتحدة في مباشرة القضايا الهامة المتعلقة بالسياسة الخارجية. ونرى أن أعضاء كونغرس الولايات المتحدة الموقرين عندما يقرأون هذا النوع من مشاريع القرارات، وبمجرد التشاور مع متعهديهم العسكريين، سيحولون المناقشة حول المعاهدة لصالحهم، وسيكون لا جدوى لأي جهود يبذلها أي جانب لمحاولة اقناعهم بعكس ذلك. ولهذه الأسباب ستتحفظ الفلبين على موقفها هذه المرة، وستنظر كيف تتطور الأمور، ولكنها ستشارك دون ريب في التصويت عندما يعرض مشروع القرار مرة أخرى في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة.

السيد تشالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالانكليزية): لقد درس وفدي باستفاضة مشروع القرار A/C.1/54/L.1/Rev.1، المعتمد الآن، والتعديلات المقترحة في الوثيقة A/C.1/54/L.56. وكنا نأمل أن تتوصل الأطراف المعنية إلى نص يمكن أن يحظى بتأييد جميع الوفود في اللجنة. بيد أن موقف الأطراف المعنية بأكبر درجة من مشروع القرار يستحق، فيما نرى، بحثا كاملا ودقيقا، ويحدونا الأمل أن يتحقق ذلك في المستقبل. ومراعاة للأهمية المحورية لمعاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية، امتنع

وفدي عن التصويت على التعديل وعلى مشروع القرار A/C.1/54/L.1/Rev.1 على حد سواء.

السيد إزكييردو (إكوادور) (تكلم بالاسبانية): يود وفدي أن يعرب عن موقفه المؤيد لضرورة أن تنظر الجمعية العامة للأمم المتحدة في جميع المواضيع المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، لا سيما المواضيع المتعلقة بالاستقرار الدولي وتحديد الأسلحة، التي يلزم اتخاذ تدابير بشأنها للحيلولة دون حدوث سباق تسلح، ولتحقيق نزع السلاح في النهاية.

والمواضيع التي يتناولها مشروع القرار A/C.1/54/L.1/Rev.1 والتعديلات الواردة في الوثيقة A/C.1/54/L.56، هي ذات صلة بالموضوع، وينبغي للمجتمع الدولي بطبيعة الحال أن يوليها اهتماما ذا أولوية. ومع ذلك، يعتقد وفد بلدي أن من السابق للأوان البت فيها، وهذا هو سبب امتناعنا عن التصويت على المشروعين كليهما.

السيد استريمه (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): يود وفدي أن يقدم التعليل التالي لتصويته على مشروع القرار A/C.1/54/L.1/Rev.1. إن الأرجنتين تولي أهمية كبيرة لمعاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية وللاتفاقات الأخرى المعقودة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، والتي تستهدف التقدم نحو نزع السلاح العام والكامل. ويساورنا القلق من فشل الدول الحائزة للأسلحة النووية في إحراز التقدم في هذا الميدان، ويتجسد ذلك في الافتقار إلى التقدم صوب التصديق على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها وعدم إحراز تقدم في مفاوضات المرحلة الثالثة من معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. وهذا الشعور بالقلق يصبح أكثر شدة عندما يجري تقويض المعاهدات القائمة. ونشعر في هذا الصدد بأن لدى المجتمع الدولي قلقا مشروعا. ولذلك نود أن نكرر هنا النداء الذي وجهناه بشكل مباشر للبلدان المعنية بأن تضاعف جهودها لتقوية الاتفاقات القائمة وللتقدم نحو إبرام اتفاقات جديدة من أجل الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

مع ذلك، امتنعت الأرجنتين عن التصويت على مشروع القرار هذا لأننا غير مقتنعين بأنه يسهم في خلق مناخ يفضي إلى بلوغ هذه الأهداف.

السيد بريدكالنس (لاتفيا) (تكلم بالانكليزية): أراد وفد لاتفيا بمعارضة مشروع القرار أن يؤكد تأييده لجميع الجهود المبذولة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. بيد أن وفد لاتفيا يرى في المناقشة الحالية أن الحوار الثنائي المتواصل بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية يمثل بشكل أساسي أفضل أسلوب عملي لتيسير بلوغ هدف تحديد القذائف التسيارية. وباتخاذ زمام المبادرة من بين أيدي أصحابها الأصليين ربما نتعارض مع تنفيذ أهداف المعاهدة، بدلا من المساعدة على تنفيذها.

ومن اللازم بطبيعة الحال أن يكمّل ويصاحب المناقشة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي مناقشة بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية لتحديد أسلحتها المدمرة. وكلنا يسعى إلى تحقيق هدف واحد هو تحسين الأمن العالمي.

السيد آخنباك (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أتكلم نيابة عن اسبانيا، استونيا، ايسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، فنلندا، قبرص، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، المملكة المتحدة، النرويج، النمسا، هنغاريا، هولندا، اليونان وبلادي، ألمانيا.

وأود أن أوضح لماذا قررت هذه البلدان الامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/54/L.1/Rev.1، المعنون "المحافظة على معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية". إن الأسلوب الذي أثيرت به هذه المسألة في اللجنة الأولى لا يحظى بتأييد الطرفين في المعاهدة. وقد شددنا منذ المراحل المبكرة تماما من العمل في اللجنة الأولى على ضرورة التوصل إلى توافق في الآراء حول مشروع القرار هذا، واشتركنا في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل بتوافق الآراء.

واشتركت دول عديدة بنشاط في المشاورات تحقيقا لهذه الغاية. ونأسف لعدم تمكن الطرفين في المعاهدة من التوصل إلى اتفاق حول هذه المسألة. ونحن نولي اهتماما كبيرا لمعاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية بوصفها ركنا أساسيا في الاستقرار الاستراتيجي، حيث تسهم في عملية أوسع نطاقا هي عملية نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وقد أعاد كل من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة التأكيد في بيانيهما التزامهما بالمعاهدة وبمواصلة جهودهما لدعمها من أجل

تعزيز صلاحيتها وفعاليتها في المستقبل. وإننا نرحب بهذه الالتزامات، ونحث الطرفين على مواصلة تعاونهما على هذا الأساس.

ونود أن ننوه بأهمية إحراز مزيد من التقدم في الجهود الثنائية لنزع السلاح النووي. وبغية إحراز تقدم أيضا في الجهود المتعددة الأطراف الأوسع نطاقا في مجالي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، نحث الطرفين على مواصلة العملية الثنائية في هذا الميدان، بما في ذلك سرعة بدء نفاذ معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها وسرعة البدء في مفاوضات المرحلة الثالثة من معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها بشأن تحقيق مزيد من التخفيضات الهامة في الترسانات النووية.

ولما كانت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية توفر الإطار العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، فإننا نناشد جميع الدول الأطراف في المعاهدة أن تبذل قصارى جهدها لنجاح مؤتمر استعراض المعاهدة في نيسان/أبريل - أيار/ مايو ٢٠٠٠. كما نؤكد أهمية بذل جهود متواصلة ومكثفة لجعل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تدخل حيز النفاذ في أقرب وقت، لا سيما من جانب الدول الـ ٤٤ المدرجة في قائمة البلدان التي يلزم تصديقها لبدء نفاذ المعاهدة. وسيتعزز المناخ السياسي المواتي لإحراز مزيد من التقدم في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، بما في ذلك عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار، بفضل عوامل من قبيل المحافظة على نظام المنظومات المضادة للقذائف التسيارية، ومواصلة عملية المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية، وإحراز مزيد من التقدم في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إننا نلتزم التزاما قويا بقضية عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، ونؤيد جوهر التعديلات التي قدمتها فرنسا تأييدا تاما، ونأسف لاضطرارنا إلى الامتناع عن التصويت على هذه التعديلات، حيث ليس من اللائق تأييد التعديلات دون التمكن من تأييد مشروع القرار المعدل.

السيد سالندر (السويد) (تكلم بالانكليزية): تتفق السويد مع تعليل التصويت الذي قدمته ألمانيا نيابة عن بلدان أوروبية عديدة، وتود أن تضيف ما يلي.

تعتبر السويد معاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية ركنا أساسيا في الاستقرار الاستراتيجي، وعنصرا هاما في الأمن العالمي. ولذلك فإن استمرار تكامل المعاهدة أمر يتسم بأهمية عالمية. هذا وترتبط المعاهدة ارتباطا وثيقا بجدول الأعمال الأوسع نطاقا الخاص بنزع السلاح وعدم الانتشار. وتتابع السويد باهتمام شديد وبقلق التطورات المتعلقة بمعاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية. وتهيب بالدولتين الطرفين أن تمارسا ضبط النفس وتمتنعا عن نشر منظومات مضادة للقذائف التسيارية يمكن أن تعرض سلامة المعاهدة للخطر، وتوجد مناخا من الريبة، وتؤثر سلبا على نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وينبغي للدولتين الطرفين أن تبرهنا على التزامهما المعلن بالمعاهدة بمواصلة تعاونهما بروح إيجابية وبناءة.

وتأسف السويد بالغ الأسف لعدم تمكن الدولتين الطرفين في المعاهدة من تقديم مشروع قرار بتوافق الآراء بشأن هذه المسألة. وفي غياب هذا التوافق في الآراء، لا ترى السويد من اللياقة التدخل في عملية التفاوض الجارية بين الطرفين. ولذلك قررت السويد الامتناع عن التصويت على مشروع القرار المعنون "المحافظة على معاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية".

وامتنعت السويد عن التصويت أيضا على التعديلات التي اقترحها الوفد الفرنسي لأن تلك التعديلات ما كانت تغير رأينا في مشروع القرار في مجمله.

وفي هذا السياق، تود السويد أن تؤكد أيضا أهمية مواصلة الجهود للإسراع بدخول المعاهدات الأخرى لتحديد الأسلحة حيز النفاذ. فتوطيد نظام الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية، ومواصلة عملية تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، وزيادة دعم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كلها عناصر حيوية الأهمية في المساعدة على إيجاد مناخ سياسي يساعد على عدم الانتشار ونزع السلاح على الصعيد العالمي. والمسؤولية عن دعم هذه المعاهدات والعمليات تقع على عاتق جميع الدول ونحن على أعتاب ألفية جديدة، وعلى بعد بضعة شهور من مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن توطيد الأمن العالمي يتطلب الوحدة وليس الانقسام.

السيد ثابا (نيبال) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يعلل تصويته على مشروع القرار المعنون "المحافظة على معاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية"، الوارد في الوثيقة A/C.1/54/L.1/Rev.1.

لقد أيدنا مشروع القرار أساسا لأننا على اقتناع بالحقائق التالية.

لقد آذنت معاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية في عام ١٩٧٢ ببزوغ فجر عصر جديد من الانفراج في مجال تحديد الأسلحة. ويعتبر المجتمع الدولي هذه المعاهدة حجر الزاوية في الاستقرار الاستراتيجي. وأي محاولة لتقويض الأهمية المستمرة التي تتسم بها هذه المعاهدة ستشعل نار جولة جديدة من سباق التسلح.

السيد فوركنوت دي لا فورتيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): من حيث المبدأ تعتقد فرنسا أنه لا يناسب الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تتخذ مواقف توجيهية في مجالات مثل مفاوضات استراتيجية تشكل جزءا من اتفاقات بين الدول المعنية وليست موضع تفاوض في محافل مختصة متعددة الأطراف تتناول مسائل نزع السلاح والأمن. ولكن في ظل الظروف الجديدة التي لم يسبق لها مثيل والتي أوجدها أحد الطرفين في معاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية بتقديمه مشروع قرار لا يحظى باتفاق الطرف الآخر، رأت فرنسا من الضروي العاجل أن تقوم بتطوير النص، إذا أمكن، على نحو يتمشى مع الشواغل المشروعة لجميع الدول المعنية، والعمل على اعتماده بتوافق الآراء إن أمكن.

ونتقدم بالشكر للوفود الكثيرة التي ساعدتنا في هذا المسعى. إن نص مشروع القرار ينبغي، في رأي فرنسا، أن يتضمن جانبين أساسيين من موضوع منظومات الدفاع الاستراتيجية المضادة للقذائف التسيارية. أولا، نحن بحاجة إلى المحافظة على معاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية، التي تمثل حجر زاوية الاستقرار الاستراتيجي منذ عام ١٩٧٢. وكما قال رئيس جمهورية فرنسا في ٢٦ آب/ أغسطس الماضي، إننا يجب أن نتجنب بحرص أي تشكيك في معاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية، فهذا يمكن أن يؤدي إلى الإخلال بالتوازن الاستراتيجي وإحياء سباق التسلح النووي، بل وجعله أشد خطورة بانتشار القذائف التسيارية. والعنصر الأساسي الثاني هو بالطبع أهمية مكافحة انتشار القذائف التسيارية.

وباعتماد التعديلات الفرنسية قبل بضع دقائق، أصبح هذان العنصران واردين بالفعل في مشروع القرار، وتمكنت فرنسا من التصويت لصالح هذا النص الهام للغاية.

السيد هولم (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): امتنعت نيوزيلندا عن التصويت على مشروع القرار المتعلق بمعاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية، لأننا لا نستسيغ بعض جوانب مشروع القرار والسياق الذي قدم فيه. ولكن لا ينبغي بأي شكل تأويل قرارنا بالامتناع عن التصويت بأنه تشكيك في أهمية هذه المعاهدة. فمعاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية عامل أساسي للاستقرار الاستراتيجي الدولي، ونوضح ذلك في قرار البند الجديد المتعلق بوضع خطة جديدة باعتبارنا عضوا في ائتلاف الخطة الجديدة.

ومن الضروري أن تظل أحكام معاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية تنال تأييدا قويا. ونحث في هذا السياق الطرفين على العمل بشكل بناء على حل الخلافات القائمة بينهما بما يكفل الفائدة للطرفين، وبما يراعي أيضا الآثار الاستراتيجية الدولية ومقتضيات والتزامات نزع السلاح.

السيد هياشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): تشاطر اليابان تماما الدول الأعضاء الأخرى الاعتراف بأهمية معاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية في سياق السلم والأمن الدوليين وعملية نزع السلاح النووي. لكن وفدي امتنع عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/54/L.1/Rev.1، والمعنون "المحافظة على معاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية"، لأن وفدي يتساءل عما إذا كان عرض المسألة على الجمعية العامة، بينما يجري بذل جهود ثنائية بين البلدين المعنيين بشكل مباشر، أمرا بناء أو مفيدا لاختتام تلك الجهود بنجاح، على الرغم من أن وفدي يحترم حق أي دولة عضو في التطلع إلى التعبير عن آرائها في شكل مشروع قرار للجمعية العامة.

السيد زهران (مصر) (تكلم بالعربية): لقد صوت وفد مصر لصالح مشروع القرار الخاص بالمحافظة على معاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية،

الوارد في الوثيقة A/C.1/54/L.1/Rev.1. وإن امتناع مصر عن التصويت على التعديلات الواردة في A/C.1/54/L.56 لا يعني عدم اتفاقنا على محتواها، بل على العكس، فإن مصر تؤيد تماما ما ورد في التعديلات، ولكن امتناعنا جاء نتيجة عدم اتصالها المباشر بالموضوع. وإن مصر تؤكد وتساند القلق الشائع إزاء انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها. كما تدعم مصر كافة الجهود الرامية إلى التصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها.

السيد غراي (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إن الولايات المتحدة تولي أهمية كبيرة لنزع السلاح النووي، وقد حققت مفاوضاتنا الثنائية مع الاتحاد الروسي تقدما هاما في تخفيض المخزونات النووية بدرجة كبيرة في كلا البلدين. وسنواصل العمل من خلال هذه القناة الثنائية لزيادة تخفيض هذه المخزونات. ونعتقد أن هذا أكبر إسهام يمكننا أن نقدمه للوفاء بالتزامنا بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بغية التقدم نحو عالم تعد فيه الأسلحة النووية من مخلفات الماضي.

ولكن تحديد الأسلحة لا يأتي من فراغ. فالتكنولوجيا تتغير والتهديدات تتغير والمناخ الدولي يتغير. وتظل معاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية، كما قال كثير من الوفود اليوم، حجر الزاوية في الاستقرار الاستراتيجي، كما أنها توفر الأساس الجوهري لتحقيق مزيد من التخفيضات في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. ولكن كما تتغير الظروف، فقد يصبح من الضروري تعديل المعاهدة كيما تعبر عن الحقائق الجديدة. والسبيل إلى ذلك هو إجراء مفاوضات بين الدول المعنية بشكل مباشر تماما. وهذه الدول، كما أشار بشكل صحيح الممثل الأوكراني، هما الدولتان الأصليتان الموقعتان على المعاهدة ودولهما الخلف. وألاحظ في الحقيقة أن معاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية تتضمن أحكاما لتعديلها وقد تم تعديلها بالفعل بهذا الشكل.

وقد أكد الرئيسان كلينتون ويلتسين في اجتماعهما في كولون التزاماتهما القائمة بالنظر في التغييرات الممكنة في الحالة الاستراتيجية التي تؤثر على المعاهدة، وفي الاقتراحات الممكنة، عند الاقتضاء، للمضي في تعزيز صلاحية المعاهدة. والتكيف الحذر من هذا القبيل أمر هام للحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي الذي نقدر جميعا قيمته. والمعاهدة التي تصبح عتيقة لا تحقق الاستقرار، وإنما توجد الوهم بالاستقرار. بيد أن المسؤولية الأساسية لحكومتي هي في النهاية خلق البيئة الدولية التي يمكن فيها صون وحماية شعبنا وجمهوريتنا. وذلك سيعزز بدوره، فيما نرى، السلم والأمن الدوليين. ولكننا لسنا من معارضي التقدم. فلئن كنا نريد إحراز تقدم متواصل في نزع السلاح النووي، فإننا سنكون متهورين وغير مسؤولين إذا تجاهلنا ظهور تهديدات جديدة، وفشلنا في تقبل تكنولوجيات جديدة قد توفر لنا وللآخرين القدرة على مواجهتها. إننا نتفهم الشواغل التي أدت إلى تقديم مشروع القرار ولكننا نرفض افتراض أن معاهدة عمرها ٢٧ عاما لا يمكن تحديثها لكي تعبر عن حقائق اليوم، دون أن يؤدي ذلك إلى تقويضها أو تصفيتها كلية. وإذا ما قرر زعماؤنا المنتخبون بشكل ديمقراطي أن التكيف أمر ضروري لصون الاستقرار، والحفاظ على الأساس الذي يستند إليه التقدم في نزع السلاح، وحماية مصالحنا الوطنية الحيوية، فإن هذا هو ما سنفعله إذاً.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): بهذا تكون اللجنة قد وصلت إلى نهاية مناقشتها لهذا الصباح بشأن مشروع قرار صعب نوعا ما.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.